

فرنسا تبدأ محاكمة الأميرة حصة أبنة سلمان غيا بيا



يبدأ القضاء الفرنسي، الثلاثاء، محاكمة الأميرة "حصة" ابنة الملك "سلمان بن عبدالعزيز" وشقيقة ولد العهد "محمد بن سلمان"، غيا بيا بتهمة التواطؤ في عمل عنيف باستخدام سلاح، وخطف سباك مصر المولود كان يقوم بعمليات تجديد في مقر إقامة والدها بمنطقة فوش الراقيه في باريس.

وطبقاً للائحة الاتهام، فقد أبلغ السباق "أشرف عيد" الشرطة الفرنسية بأن الحارس الشخصي للأميرة السعودية قيد يديه وقام بكلمه وركله وأجبره على تقبيل قدميها بعد أن اتهمته بتصويرها بها تفه المحمول، وفقاً لما أوردته وكالة رويتز.

وفقاً لرواية "عبيد" فإنه كان بحاجة لتصوير مكان العطل بها تفه، عندما اعتقدت الأميرة أنه يريد تصويرها وبيع الصورة إلى الصحف، فقامت باستدعاء حارسها الخاص الذي قام بتحطيم هاتفه وبصربه في الوجه، وأهانه وهددته بسلاح.

وأضاف أن الأميرة "حصة" (43 عاما) عاملته وكأنه كلب وقالت له: "سوف تعرف كيف تخاطب أميرة وكيف

تاختط الأسرة المالكة".

وفي المقابل؛ نفت الأميرة السعودية الرواية السابقة جملة وتفصيلا، مؤكدة أن السباق المصري دخل إلى غرفتها وهو يوجه هاتفه نحوها في محاولة لتصويرها، وأنها استدعت حارسها ليقوم بتنقييد حركته، مشيرة إلى أن حتى وافق الأخير على تسليم هاتفه طوعاً.

وقال محامي الأميرة "إيمانويل موين" إن التحقيق قام على أكاذيب، مؤكداً أن الأميرة لم تتفوه بمثل هذه الكلمات مطلقاً، ووصفها بأنها "إنسانة حنونة ومتواضعة وضحية ادعاءات كاذبة".

كما نفي محام للحارس الشخصي الاتهامات الموجهة لموكله، مشدداً على أن الأميرة لم تأمره مطلقاً باستخدام العنف ضد شخص آخر.

وأجرت النيابة الفرنسية تحقيقاً رسمياً مع الحارس بتهمة ارتكاب عنف مسلح وسرقة واحتجاز شخص رغم أنه، ورفضت دفعه كفالة في أول أكتوبر/تشرين الأول 2016.

وبناءً على الشكوى التي قدمها السباق المصري، وبعد 3 أيام من الواقعة قامت الشرطة الفرنسية في 29 سبتمبر/أيلول 2016، باعتقال الأميرة، التي لا تتمتع بأي حصانة دبلوماسية، لسؤالها عن ما جاء في الشكوى، الأمر الذي أثار أزمة لوزارة الخارجية الفرنسية.

لكن نيابة باريس أصدرت أمراً بإطلاق سراح ابنة الملك "سلمان" بعد ساعتين ونصف الساعة من إلقاء القبض عليها، وهو ما وصفه القاضي الفرنسي، الذي أصدر الأمر بإلقاء القبض عليها في 2017، بـ"معاملة خاصة سمحت للأميرة بالفرار، وأن تعتقد أنها فوق القانون".

وصدر أمر اعتقال دولي بحق الأميرة "حصة" في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وهو ما حال دون حضورها جلسة محاكمة الثلاثاء، بحسب "موين"، الذي أشار إلى رفض محاولات لتمكين المحققين من استجوابها عبر الفيديو.

وهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها العائلة السعودية الحاكمة مشكلات قضائية في فرنسا، ففي عام 2013، أمرت محكمة فرنسية بمصادرة أصول الأميرة "مها السديري" قرينة وزير الداخلية السابق، الأمير "نايف بن عبد العزيز"، في فرنسا بسبب عدم دفع فواتير فندق فخم وصل مجملها إلى نحو 6 ملايين يورو.

6.7) ملايين دولار).